( ٨٨١) وعن على (ع) أنَّه قال : إِذْاً طلَّق الرجلُ المرأَةَ ، لم يتزوَّج أَختها حتى تنقضى عدَّتُها .

( ۸۸۲) وعن رسول الله ( صلع ) أنّه نهى أن يُجْمع بين المرأة وعمّتها ،
وبين المرأة وخالتها (١٠).

(٨٨٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أنّه قال : لا بأس أن يتزوّج الرجلُ بنت رجل وامرأته ، يعنى أن تكون البنتُ من غير المرأة ؛ أو أمّ ولله غير أمّ المرأة ، يجمع بينهما إن شاء .

( AAE) وعنه (ع) أنَّه سُئل عن الرجل يتزوّج المرأة أو يتسرّى السّريّة ، هل لابنِهِ أن يتزوّج بابنتها من غيره ، أو يطأها إن كانت مملوكة له بملك اليمين ؟ قال : أمَّا ما كان قبل النكاح ، يعنى نكاح الأب ، فللولد أن يطأها ويتزوّج ، وأمّا ما ولدت المرأة بعد ذلك ، فإنّى أكرهه .

( ٨٨٥) وقد رُوينا عن وجه آخر (٢) أنّه قال (ع) : أيّما رجل طلّق المرأته فتزوّجها رجلٌ فولدت له أولادًا ، فلا بأس أن يتزوّج وللها بنات ورجها الأوّل من غيرها ، والوجهُ الذي كرهه في الرواية الأولى ما دخلته الشّبهة ، وكان الولد فيه قريبًا من الفرقة ، فأمّا إذا لم يكن في ذلك شبهة وتباعد الولد (٣) من الفرقة أو الموت ، فليس في ذلك ما يكرهه ، والله أعلم .

( ٨٨٦) وعن على (ع) أنَّه قال في الرجل تكون له أربعُ نسوةٍ فيطلَّق إحداهنَّ ، قال: ليس له أن يتزوِّج خامسة (١) حتَّى تنقضي (٥) عدَّةُ التي طلَّق.

<sup>(</sup>١) حش ى- ويجمع بين بني الأعمام والعمات وبين بني الأخوال والحالات ، من الينبوع .

<sup>(</sup> ٢ ) س . ط ، د ، ز ، ع ، ي . ــ وقد روينا عنه من وجه آخر .

ر ؛ ) عن م ح مروق ، ( ؛ ) حش ى ح قال سيدنا جعفر بن منصور اليمن فى كتاب الرشد والهداية : إن الله أحل لمن أراد النكاح من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أربع نسوة ، فن تعدى فنكح الحامسة حرمت عليه

هى والأربع . ( ه ) س -- تقضى .